http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1483) السنة السادسة - الخميس (16) نيسان 2009

قال ان العمل الدبلوماسي سيفضي الى اقناع «PKK» بالعمل السياسي

طالباني: الخلافات بين الحكومتين الاتحادية والاقليم قابلة للحل

بغداد/ المدى

قال رئيس الجمهورية جلال طالباني ان الخلافات بين حكومة اقليم كردستان والحكومة الاتحادية قابلة للحل، مضيفا ان «الطرفين متفقان على الالتزام بالدستور وعلى حل الخلافات التي بينهما من خلال الحوار والاحتكام الى الدستور».

واوضح طالباني في مقابلة اجرتها فضائية «الحرة-عراق» الثلاثاء انه «يساند التعديلات الدستورية الضرورية، على ان تكون هذه التعديلات ضمن السياق القانوني، مشيرا الى ان حدود هذا الموضوع يمكن حصرها بلجنة التعديلات الدستورية في مجلس النواب». واضاف»ان هناك امكانية لتعديل الدستور وفقا لما تقره وتتفق عليه لجنة التعديلات الدستورية في مجلس النواب. مشيرا الى اهمية مشاركة جميع المكونات في اتخاذ القرار السياسي شريطة ان تكون مشاركتها في الحكم حقيقية وبخاصة فيما يتعلق باتخاذ القرارات المصيرية ورسم السياسات الحكومية، لافتا الى انها «ضرورة وطنية». وفيما يخص المسائل العالقة بين حكومتي اقليم كردستان والاتحادية، اشار الرئيس طالباني الى انه «لا توجد ازمة كردية شيعية، مؤكدا انهم كانوا وما زالوا حلفاء و متفقين على الكثير من الامور، وان الخلافات بين حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية هي خلافات زائلة قابلة للحل». مضيفا ان «الطرفين متفقان على الالتزام بالدستور وعلى حل الخلافات بينهما من خلال الحوار والاحتكام الى الدستور». وبشأن مسألة العقود النفطية في اقليم كردستان اشار رئيس الجمهورية الى ان «النفط وفق الدستور هو ثروة وطنية عراقية عامة و اينما يتم استخراج النفط فيجب ان تدخل وارداته ضمن الميزانية الاتحادية، موضحا ان بجانب هذا النص الدستوري هناك اتفاق بين حكومة الاقليم و الحكومة الاتحادية ينص على انه في حالة لم يتم تشريع قانون النفط حتى آيار من عام ٢٠٠٧ فلحكومة الاقليم الحق في توقيع العقود النفطية مع الشركات على ان تكون الايرادات تصب في ميزانية الدولة العامة». وبخصوص الاراء التي تعتبر توقيع هذه العقود في اقليم كردستان هي مخالفة دستورية و مخالفة للسياسة الاتحادية للحكومة العراقية، اشار الرئيس طالباني الى امكانية حل هذه المسألة، وذلك من خلال عرضها امام المحكمة الدستورية لتقرر التفسير الصحيح لمواد الدستور.

وبشأن وضع الصحوات في العراق، أشار رئيس الجمهورية الى ان «الصحوات ظاهرة جيدة و صحية في العراق، و قد ظهرت في المناطق التي يتواجد فيها الارهاب»، مبينا ان «ابناء تلك المناطق نهضوا بسلاحهم و امكانياتهم لمحاربة الارهاب وهم يستحقون كل التقدير». ووجه طالباني الى ضرورة تطهير الصحوات من العناصر المندسة بينها على ان تتم عمليات الاعتقال بأمر قضائي قانوني، مشيرا الى ان «بعض الاحزاب تحاول ان تدس بعضا من عناصرها ضمن الصحوات و بضمنها حزب البعث الصدامي، مؤكدا انه ليس هناك موقفا معاديا للصحوات».

كما اوضح رئيس الجمهورية الى ان حل قضية كركوك يكمن في المادة ١٤٠ من الدستور العراقي، مشيرا الى ان هناك خطوات يجب ان تتخذ كالتطبيع و الاحصاء و التعداد، حتى يمكن عندها تطبيق هذه المادة الدستورية. و في سؤال حول بعض التقارير التي تتحدث عن حصول خروقات لحقوق الانسان في اقليم كردستان، افاد طالباني انه «من دعاة حماية حقوق الانسان وتنفيذ الوثيقة الدولية لحقوق الانسان، ومن دعاة محاسبة اية جهة، حتى ان كانت جهة امنية او من الشرطة، فيما اذا تجاوزت على حقوق الانسان». وحول تصريحات الرئيس التركي عبد الله غول، المتعلقة بانهاء وجود حزب العمال الكردستاني في اقليم كردستان، اعلن رئيس الجمهورية انه ليس بامكان العراق عسكريا اخراج حزب العمال الكردستاني pkk، مضيفا ان «هناك عقبتان امام تنفيذ تصريحات الرئيس التركي عبد الله غول وقيام القوات التركية بذلك، الاولى ان دستورنا يمنع دخول قوات اجنبية الى الارض العراقية، و المسألة الثانية هي ان العمل المسلح لم يبرهن على نجاحه في حل هذه القضايا»، مشيرا «جربنا الحل العسكري سابقا و قاتلنا الى جانب القوات التركية و لم ينجح العمل العسكري». و أكد طالباني «لسنا يائسين من اقناع حزب العمال الكردستاني بالقاء السلاح و الاتجاه نحو العمل السياسي و البرلماني، كما ان هناك لجنة عراقية امريكية تركية يمكننا العمل من خلالها لحل هذه القضية». وبخصوص موضوع حزب العمال الكردستاني، قال طالباني ان «هذا العصر هو عصر العمل السياسي و البرلماني السلمي، مشددا على ان حزب العمال الكردستاني، و بدون الحاجة الى عقد اتفاق مع تركيا، عليه ان يرمي السلاح و يتجه نحو العمل السياسي، موضحا «لن يكون هذا بمعنى الاستسلام، و لكنه يعني انهاء مرحلة الحرب و البدء بالعمل السياسي»، مؤكدا ان «حزب العمال الكردستاني اذا اصر على العمل المسلح فعليه الذهاب الى بلده، كون الدستور العراقي لا يجيز وجود قوة مسلحة غير عراقية على ارض العراق».

اقتراح بنقل معبر (البو كمال) بين البلدين ١٥ كم

اتفاق ستراتيجي مع سوريا لتعزيز العلاقات السياسية والعلمية والاقتصادية

بغداد/ المدى

اسفرت مباحثات عراقية سورية استمرت لمدة ثلاثة ايام عن توقيع اتفاق ثنائي شمل المجالات الاقتصادية والتجارية والامنية والثقافية والعلمية والصحية والموارد المائية اضافة الى المواضيع ذات الاهتمام المشترك.

جاء ذلك بحسب بيان صادر عن وزارة التجارة تلقت (المدى) نسخة منه ووقعه عن الجانب العراقي وزير التجارة عبد الفلاح حسن السوداني وعن الجانب السوري عامر لطفي حسني وزير التجارة والاقتصاد السوري في اجتماع عقد في بغداد بين ممثلي اغلب الوزارات العراقية والسورية .

واكد وزير التجارة ورئيس الجانب العراقي عبد الفلاح حسن السوداني في المباحثات بأن ما توصل اليه الجانبان من نتائج إيجابية ومثمرة تمثل نقطة انطلاق حقيقية بإتجاه تعزيز العلاقات المشتركة بين البلدين اضافة الى تفعيل الاتفاقات واعادة النظر بما ينسجم والعراق الجديد الذي يستوعب كل اشقائه واصدقائه .

واضاف ان سوريا تمثل مكانة متميزة لدى العراقيين ولدينا الرغبة كحكومة عراقية في البدء بإنطلاقة جديدة تعيد العلاقات الى مستوى متقدم ومتطور يشمل جميع المجالات. مشيرا الى أن سوريا تمتلك مقومات التصدير والاستيراد كونها من الدول المنتجة للمواد الغذائية والانشائية والمنزلية اضافة الى كونها تشكل عمقاً ستراتيجياً للعراق وبوابة مهمة اضافة الى كونها نافذة بحرية مهمة يمكن الافادة منها في توريد المواد والبضائع التي يوردها العراق من دول العالم المختلفة.

واشار السوداني الى أن المباحثات مع الوفد السوري كانت ناجحة ومتميزة ومثمرة توصلنا من خلالها الى نقاط تفاهم كثيرة بعد أن قسمنا المواضيع الى لجان تدرس كل حالة وتضع نقاط الاتفاق ومعالجة المشاكل بطريقة أخوية .

من جهته، قال وزير التجارة والاقتصاد السوري عامر لطفي حسني بأن ما تحقق في بغداد من نتائج متميزة بعد ثلاثة أيام من اللقاءات والحوارات يمثل نقطة تحول كبيرة في مسار العلاقات الثنائية يمثل المجالات المختلفة. مضيفا أن محضر التعاون المشترك يشمل المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية والعلمية اضافة الى موضوع توحيد اجهزة الفحص والسيطرة النوعية في مجالات المواد الغذائية اضافة الى مواضيع تتعلق بالحدود.

يذكر ان بنود الاتفاق تضمنت عشرون مادة شملت التعاون في المجال التجاري والمالي والاستثماري واكدت هذه المادة في فحواهاعلى التزام العراقيين بأحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وبرنامجها التنفيذي كذلك القرارات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ورفع كافة القيود غير الكمركية المفروضة على السلع الوطنية المتبادلة بينهما كذلك التنسيق في المحافل الدولية والعربية والقضايا ذات الاهتمام المشترك بما يحقق مصلحة البلدين .

وابدى الجانبان استعدادهما للاستمرار في تبادل التشريعات الصادرة في كلا البلدين في مجال التجارة الداخلية والخارجية خاصة بما يتعلق منها بالاغراق والدعم والوقاية والمنافسة وحماية المستهلك والشركات وسلامة الغذاء وابدى الجانب العراقي رغبة في المشاركة في دورة معرض دمشق الدولي لعام ٢٠٠٩ ومشاركة الجانب السوري في الدورة ٣٦ لمعرض بغداد الدولي الذي سيقام عام ٢٠٠٩ واقامة المعارض التخصصية والتوعية وتنظيم الدورات التدريبية من أجل تبادل الخبرات.

وفي مجال المناطق الحرة، اتفق الجانبان على الصيغة النهائية لمشروع بروتوكول التعاون في مجال المناطق الحرة تمهيداً للتوقيع النهائي. واعلن الجانبان عن التعاون في تنفيذ البرامج الترويجية المشتركة للاستثمار في المناطق الحرة العراقية كبرنامج ترويجي لاطلاع المستثمرين السوريين عليه. وفي مجال الاستثمار قدم الجانب العراقي مقترحاته لاقامة الندوة المتعلقة في مجال الاستثمار الى الجانب السوري الذي ابدى استعداده لاقامة هذه الندوة في مدينة دمشق هذا العام. واتفق الجانبان على تعديل اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمارات الموقعة عام ٢٠٠٢ على ان يتم الاتفاق في دمشق للتوصل الى صيغة نهائية لمشروع الاتفاق الجديد. واتفق الجانبان على تفعيل التعاون في مجال الاستثمار وتبادل الخبرات والمعلومات والقوانين واللوائح لتحسين مناخ الاستثمار لديهما.

وفي المجال المصرفي والمالي تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة متخصصة في مجال الضرائب كذلك الاتفاق على صيغة نهائية لمشروع البرتوكول الملحق بأتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب فيما يتعلق بالضرائب على الدخل.

كما اقترح الجانب السوري نقل المعبر الحدودي البوكمال (القائم) جنوبياً بمسافة ١٥كم بهدف ابعاد المعبر عن المناطق السكنية في كلا البلدين .

وفي مجال النفط تعهد الجانب العراقي بتفعيل الرأسمال بالشركات الروسية المرشحة للقيام باعمال تأهيل مقطع خط نفط كركوك بانياس الممتد داخل الاراضي العراقية وذلك بهدف نقل النفط العراقي عبر سوريا .

وفي المجال الصناعي اتفق الوفدان العراقي والسوري على دراسة امكانية اقامة مناطق صناعية في كل من البلدين وتنظيم لقاءات بين الغرف الصناعية والتجارية لكلا البلدين وتبادل الزيارات للمتخصصين في مجال صناعة النسيج والغذاء والدواء. وفي مجال الكهرباء قدم الجانب السوري عرضا لهيكلة قطاع الكهرباء في سوريا واعدا بأرسال شرح مفصل حول الهيكلية التوليد – النقل – التوزيع التأثير والجباية – بحوث الطاقة .

وفي مجال الزراعة أستعرض الجانبان الاتفاقية الموقعة سابقاً بين البلدين فيما يخص نهري دجلة والفرات وتم الاتفاق على استمرار العمل بتفعيلها واستعرض الجانبان الوضع المائي الحرج لنهر الفرات وبعد الاطلاع على البيانات المقدمة من الجانب السوري حول التصاريف الواردة من تركيا باتجاه سوريا في الستة الاشهر الاخيرة اتفق الجانبان على ضرورة السعي المشترك والجدي مع الجانب التركي لزيادة الحصص المائية لكل من سوريا والعراق وتقديم خطط التشغيل للحدود التركية.

وفي مجال النقل اتفق الجانبان على العمل من اجل تفعيل العمل بدفاتر التأمين (البرتقالية) مع التأكيد على حل جميع الامور التي تحول دون ذلك واتفق الجانبان على ضرورة تطوير منفذ (البو كمال) القائم بما يسمح بتسهيل مرور البضائع والاشخاص وبما يتوافق مع مشاريع الربط الكلي والطرفي الجديد في الاتصالات والمعلومات.

اكدت وجود مليون طن من القنابل غير المنفلقة

الامم المتحدة تطالب الحكومة برفع الحظر عن منظمات ازالة الالغام

بغداد/ المدى

طالبت الامم المتحدة في رسالة وجهتها الى الحكومة العراقية برفع الحظر المفروض من قبل وزارة الدفاع على المنظمات غير الحكومية والشركات العاملة في مجال شؤون الالغام للاغراض الانسانية في وسط وجنوب العراق.

جاء ذلك بحسب ما اعلنه مدير عام دائرة شؤون الالغام في وزارة البيئة عيسى الفياض لوكالة (أكانيوز) امس الاربعاء، مضيفا ان «المستشار الاقدم لشؤون الالغام في برنامج الامم المتحدة الانمائي كنت باولسن بعث برسالة الى مدير العمليات في مكتب رئيس الوزراء علي الياسري يطلب فيها المساعدة في ما يخص هذا الموضوع».

وقال الفياض»باولسن اوضح في رسالته ان قرار وزارة الدفاع اوقف مايقارب ٣٠٠ مزيل الغام عن العمل تصرف عليهم اموال من الدول المانحة، مشيرا الى ان «وزارة الدفاع العراقية تفتقر الى ما يدعمها من ادلة حيث ان هذه المنظمات مسيطر عليها من قبل كادر دولي ويقومون بشكل دائم بتنسيق اعمالهم مع الوحدات العسكرية والجهات المسؤولة في المناطق التي يعملون فيها وان هذه المنظمات قامت بمساعدة الجيش العراقي من خلال قيامها باعمال التطهير والتدريب على ازالة الالغام والمعالجة.

واضاف ان باولسن حذر من أن «الخطر الذي يواجهه العراق اذا ما استمر الحظر المفروض من وزارة الدفاع هو ان المانحين الدوليين سيتولد لديهم انطباع ان العراق ليس بحاجة الى مساعدتهم وسوف يتبع ذلك سحب المنح المخصصة للعراق لبرنامج شؤون الالغام والبالغة ٤٠ مليون دولار لعام ٢٠٠٩».

وكانت عدد من التقارير الدولية للمنظمات المعنية بازالة الالغام قالت بأن الاراضي العراقية ملوثة بـ ٢٥ مليون لغم ومليون طن من المقذوفات غير المنفلقة، والتي تهدد بمجموعها وبشكل مباشر ٢١١٧ تجمعا مدنيا يعيش فيها قرابة ٢,٧ مليون مواطن عراقي.

المتعددة وضعت خيار البقاء بيد الحكومة

العنف في الموصل يهدد بفتح ثغرة في الجدول الزمني للانسحاب من العراق

نينوى/ المدى

طرحت الاحداث المسلحة التي دارت في نينوى احتمال بقاء القوات الاميركية في المحافظة، الامر الذي من شأنه فتح ثغرة في الجدول الزمني المحدد للانسحاب، كما وضع نداء القوات الاميركية في الموصل الموجه الى الحكومة العراقية خيار البقاء من عدمه مقرونا بإرادتها لمواصلة التقدم الامني.

وعلى الصعيد ذاته، قال قائد القوات الاميركية في محافظة نينوى الكولونيل غاري فولسكي بحسب ما اوردته وكالة الصحافة الفرنسية «اذا ارادت الحكومة العراقية ان نبقى، سنبقى». ولم يقل فولسكي متى سينتهي التقييم. ولم يستبعد فولسكي أن تتقدم الحكومة العراقية بطلب بقاء الجيش الأمريكي في هذه المنطقة خاصة وان الموصل تشهد هجمات متكررة بالقنابل والسيارات المفخخة.

واضاف «نجري حاليا مع نظرائنا العراقيين تقييما للظروف الامنية في الموصل، وبناء على هذا التقييم سيتم اتخاذ قرار». ولم يخف فلوكسي نية الادارة الاميركية تمديد بقائها في الموصل، عازيا ذلك الى موجة الهجمات الكبيرة التي نفذتها القاعدة في المحافظة.

وأثارت الهجمات أيضا تساؤلات بشأن قدرة قوات الامن العراقية على تولي المسؤولية من القوات الامريكية.

وقال فولسكي ان نحو اربعة الاف جندي امريكي و٢٥ الف جندي عراقي يتولون حاليا توفير الامن في الموصل. لكنه اشار الى ان المدينة لا تزال بحاجة الى اكثر من خمسة الاف شرطي.

وعبر عن تفاؤل مشوب بالحذر بشأن امكان أن تتمكن العمليات الامنية التي قامت بها القوات الامريكية والعراقية اخيرا من احتواء نشاط المسلحين لكنه اعترف بأنه «قد تكون هناك ايام سيئة مقبلة».

وقال فولسكي ان عناصر القاعدة هم المسؤولون فيما يبدو عن الهجمات الاوسع نطاقا في منطقة الموصل لكنه انحى باللائمة في الحوادث الاصغر على عناصر اجرامية. مضيفا «ثمة وجود باق للقاعدة وهو الذي نعتقد انه مرتبط بالتفجير الانتحاري لمركبات ملغومة هناك.»

وينص اتفاق امني وقع نهاية ٢٠٠٨ بين واشنطن وبغداد على انسحاب القوات الاميركية من المدن في ٣٠ حزيران، على ان تغادر العراق القوات المقاتلة من البلاد نهائيا بحلول نهاية ٢٠١١.

كما اكد نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي الذي زار باريس الثلاثاء ان استحقاق الانسحاب نهاية ٢٠١١، اي بعد ثماني سنوات على دخول القوات المتعددة الى البلاد ، «نهائي» ولن يتم اعادة التفاوض حوله.

لكنه اضاف ان موعد ٣٠ حزيران يعتبر اكثر مرونة لا سيما بخصوص الموصل حيث اقر بانه لا يزال يتوجب ان تستعيد السلطات العراقية السيطرة الكاملة على الشارع.

والموصل التي تضم اكثر من ١,٥ ملايين نسمة من مختلف الطوائف تعتبرها القيادة الاميركية مركز تحركات عناصر القاعدة في العراق الذين تم طردهم من بغداد وغرب البلاد. ويشن الجيش العراقي في هذه المنطقة هجوما واسعا منذ ايار ٢٠٠٨ لكن الهجمات هناك لا تزال توقع ضحايا بانتظام فيما تراجعت اعمال العنف في بقية انحاء البلاد.

وشغلت احداث العنف الاخيرة والتي قتل على اثرها خمسة جنود اميركيين بالاضافة الى شرطيين وجندي عراقيين الجمعة في هجوم انتحاري بشاحنة مفخخة استهدف قاعدة مشتركة اميركية عراقية في الموصل، في ما اعتبر الهجوم الاكبر على القوات الاميركية منذ اذار ٢٠٠٨.

وابقاء قوات اميركية في المدينة الى ما بعد حزيران لدعم ٢٥ الف عنصر من القوات الامنية العراقية المنتشرة في الموصل، ياتي ليعدل الاتفاق الامني الذي وقع في تشرين الثاني.

واصبح المسؤولون الاميركيون والعراقيون الذين لم يستبعدوا فعليا تعديل هذا الجدول الزمني عملا بالظروف الميدانية، يقرون علنا بان رحيل القوات الاميركية من المدن الكبرى العراقية يمكن ان يستغرق وقتا اكثر مما هو مرتقب.

لكن القرار يبدو صعبا بالنسبة لرئيس الوزراء نوري المالكي الذي يتعرض لضغوط كبرى من شريحة واسعة من الطبقة السياسية العراقية لاخراج الاميركيين من البلاد في اسرع وقت ممكن.

من جهته، وعد الرئيس الاميركي باراك اوباما بان القسم الاكبر من العناصر المقاتلة الاميركية سيغادر العراق بحلول ٣١ اب ٢٠١٠. كما اكد الجنرال رايموند اوديرنو قائد القوات الاميركية في العراق بداية الاسبوع الحالي ان اعمال العنف في العراق «تبقى على مستواها المنخفض الذي سجل عام ٢٠٠٣» وانه سيتم احترام موعد ٢٠١١ لسحب القوات الاميركية.

واضاف وفق شبكة «سي ان ان» الاميركية «اذا رأينا اننا سنكون بحاجة الى قوات للحفاظ على وجود ما في بعض المدن فسنوصي بذلك لكن القرار يعود في النهاية لرئيس الوزراء نوري المالكي».

الى ذلك، ذكرت تقارير سياسية ان بغداد تخشى من تصاعد العنف في محافظة نينوى بعد انسحاب الأمريكيين، في وقت يستعد فيه الرئيس الأمريكي باراك اوباما لسحب جميع الوحدات الأمريكية المقاتلة من العراق نهاية عام ٢٠١١ . لكن خطة أوباما قوبلت بمعارضة من بعض السياسيين والقادة العسكريين الرافضين لما وصفوه بالتسرع في سحب القوات المقاتلة.

وفي كانون الثاني الماضي حذر ريان كروكر السفير الأمريكي السابق في بغداد من أن الانسحاب السريع قد يؤدي لعواقب خطيرة. وقال كروكر إن القاعدة مازلت تمثل تهديدا في العراق وإن الانسحاب السريع سيؤثر سلبا على العراقيين.

وينتشر حاليا نحو ١٤٠ ألف جندي أمريكي في العراق، وبموجب الاتفاقية الأمنية طويلة الأمد بين واشنطن وبغداد يجب سحب جميع الوحدات المقاتلة من المدن قبل نهاية حزيران المقبل.

في مقابل هذا يتعرض رئيس الوزراء نوري المالكي لضغوط داخلية من القادة السياسيين الراغبين في تسريع الانسحاب الأمريكي.

وقد حذر تقرير مؤخرا لإحدى المؤسسات البحثية من أن انسحاب عدد كبير من القوات الأمريكية قد يؤدي لضياع المكاسب الأمنية التي تحققت خلال الـ ١٨ شهرا الماضية في العراق.